

A



LI/A/40/2

الأصل: بالإنكليزية

التاريخ: 22 سبتمبر 2023

الاتحاد الخاص لحماية تسميات المنشأ وتسجيلها الدولي (اتحاد لشبونة)

الجمعية

الدورة الأربعون (الدورة العادية الخامسة والعشرون)
جنيف، من 6 إلى 14 يوليو 2023

التقرير

الذي اعتمده الجمعية

1. تناولت الجمعية البنود التالية التي تعنيها من جدول الأعمال الموحد (الوثيقة A/64/1): 1 إلى 6 و9 و10 و12 و17 و21 و26 و27.
2. وترد التقارير الخاصة بالبنود المذكورة، فيما عدا البند 17، في التقرير العام (الوثيقة A/64/14).
3. ويرد التقرير الخاص بالبند 17 في هذه الوثيقة.
4. وترأس الاجتماع السيد باسكال فور (فرنسا). وانتخب السيد ماتوس ميدفيك (سلوفاكيا) رئيساً للجمعية؛ وانتخبت السيدة غريس إسحاق (غانا) وكذلك السيد تياجو سيراس رودريغيز (البرتغال) كنائبين للرئيس.

البند 17 من جدول الأعمال الموحد

نظام لشبونة

5. استندت المناقشات إلى الوثيقة LI/A/40/1.

6. وعرضت الأمانة الوثيقة قيد النظر، وذكرت بأن الفريق العامل المعني بتطوير نظام لشبونة (المشار إليه فيما يلي بعبارة "الفريق العامل") في دورته الخامسة التي عقدت في الفترة من 24 إلى 26 يناير 2023، أوصى باعتماد التعديلات المقترحة إدخالها على القاعدة 5 من اللائحة التنفيذية المشتركة لاتفاق لشبونة بشأن حماية تسميات المنشأ وتسجيلها على الصعيد الدولي ووثيقة جنيف لاتفاق لشبونة بشأن تسميات المنشأ والمؤشرات الجغرافية (المشار إليها فيما يلي بعبارة "اللائحة التنفيذية المشتركة") واعتماد التصويبات المقترحة على النسخة الإسبانية من اللائحة التنفيذية المشتركة. وأشارت الأمانة إلى أن التعديلات المقترحة الواردة في مرفق الوثيقة LI/A/40/1، وفي المرفق الثاني للنسخة الإسبانية من الوثيقة LI/A/40/1، ستدخل حيز النفاذ في 14 يوليو 2023.

7. وأيد وفد الاتحاد الروسي التعديلات المقترحة إدخالها على القاعدة 5 و6 و7 من اللائحة التنفيذية المشتركة. وأشار إلى أن الاتحاد الروسي قد انضم مؤخرا إلى نظام لشبونة في مايو 2023، وبذلك أصبح طرفا في كل أنظمة الملكية الفكرية العالمية التابعة للمنظمة العالمية للملكية الفكرية (الويبو). وأشار الوفد إلى أن الإدارة الروسية المختصة لأغراض الإجراءات المنصوص عليها في نظام لشبونة ستبدأ، نتيجة لذلك، في الحصول على طلبات التسجيل الدولي للبيانات الجغرافية وتسميات المنشأ بموجب نظام لشبونة اعتبارا من 23 أغسطس 2023. ورأى الوفد أن انضمام الاتحاد الروسي إلى نظام لشبونة يفتح آفاقا جديدة للتنمية الاقتصادية للأقاليم ولدعم المنتجين المحليين، ونظرا إلى أن نظام لشبونة عزز مستوى الحماية والدفاع عن العلامات التجارية الإقليمية. وأضاف الوفد قائلا إن نظام لشبونة يكفل الحماية الموثوقة لتسميات المنشأ والبيانات الجغرافية في أراضي الأطراف المتعاقدة الأخرى، وأن أحد الأسباب الرئيسية لذلك هو انضمام الاتحاد الروسي إلى وثيقة جنيف لاتفاق لشبونة. وفي ذلك الصدد، أعرب الوفد عن امتنانه لأمانة الويبو على دعمها الشامل لعملية انضمام الاتحاد الروسي إلى نظام لشبونة. وأشار الوفد إلى أن الاتحاد الروسي على استعداد للمساهمة بشكل كبير في تعزيز النظام وزيادة تحسينه، وشدد على أن الدائرة الاتحادية للملكية الفكرية (ROSPATENT) أولت أهمية خاصة لتعزيز واستخدام البيانات الجغرافية وتسميات المنشأ وعقدت ندوات متخصصة منتظمة لمنتجات السلع التقليدية في جميع مناطق الاتحاد الروسي على مدار العام. وأضاف الوفد أن الدائرة الاتحادية الروسية للملكية الفكرية توسع أيضا الدعم الاستشاري لتسجيل البيانات الجغرافية وتسميات المنشأ. وأثنى الوفد على الجهود التي يبذلها المكتب الدولي ومكتب الويبو في الاتحاد الروسي من أجل مختلف الأحداث التي تنظمها الويبو في مجال البيانات الجغرافية، بما في ذلك عقد حلقات عمل ودورات إعلامية حول البيانات الجغرافية على هامش دورات الفريق العامل التابعة لنظام لشبونة. وعرض الوفد تقاسم تجربته في الانضمام إلى نظام لشبونة في الدورة المقبلة للفريق العامل. وشكر الوفد الويبو على تنظيم الندوة العالمية المعنية بالبيانات الجغرافية في جورجيا، والتي تم في إطارها تناول موضوعات مختلفة مثل استراتيجيات الإدارة، وتوسيم البيانات الجغرافية، فضلا عن الحماية الدولية بموجب نظام لشبونة. وأخيرا، أيد الوفد أيضا المبادرة الرامية إلى زيادة ميزانية نظام لشبونة للثلاثية 25/2024 لأنه يرى أن الموارد المالية ستكون ضرورية لضمان زيادة تطوير النظام بغية جذب مستخدمين جدد وتوسيع عضويته.

8. وتحدث وفد الاتحاد الأوروبي باسم الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه ورحب ببدء نفاذ التعديلات على اللائحة التنفيذية المشتركة في 1 يناير 2023. وفي هذا الصدد، اقترح الوفد مواصلة السير على طريق تحسين اللائحة التنفيذية المشتركة من أجل تبسيط الإجراءات وترشيدها في إطار نظام لشبونة بهدف إضفاء مزيد من الوضوح على مستخدميه. ولذلك أيد الوفد اعتماد التعديلات المقترحة على اللائحة التنفيذية المشتركة على النحو الوارد في مرفق الوثيقة LI/A/40/1 التي أعدتها الأمانة. وأشار الوفد إلى أن الاتحاد الأوروبي قد أحرز المزيد من التقدم في تنفيذ عضويته في نظام لشبونة ووثيقة جنيف لاتفاق لشبونة وأن الاتحاد الأوروبي كان في ذلك الوقت في المراحل النهائية من العملية التشريعية لاعتماد لائحة الاتحاد الأوروبي المتعلقة بحماية المؤشرات الجغرافية للحرف والمنتجات الصناعية. وأضاف الوفد أن الاتحاد الأوروبي يرحب بالزيادة المتواضعة المقترحة في ميزانية الويبو للثلاثية 2025/2024 لنظام لشبونة، وأعرب الوفد أيضا عن اعتقاده بضرورة توفير الموارد الكافية لإدارة نظام لشبونة بفعالية بالنظر إلى تزايد عدد الأعضاء. وفي هذا الصدد، شدد الوفد على الحاجة إلى ضمان الأداء الفعال لنظام لشبونة، مما يعني أن حجم العمل المتراكم حاليا فضلا عن عبء العمل المتوقع الناجم عن تزايد عدد الأعضاء قد عولج وأنه قد تم النشر الكامل لوظائف المنصة الجديدة لتكنولوجيا المعلومات، لضمان فعالية وسهولة استخدام نظام إلكتروني حديث للتسجيل والإخطار والنشر. وأكد الوفد على أهمية تقديم المساعدة التقنية للملائمة لدعم الدول الأعضاء التي أصبحت مؤخرا أو التي أعربت عن اهتمامها بالانضمام إلى نظام لشبونة، ووثيقة جنيف لاتفاق لشبونة بصفة خاصة. وأعرب الوفد أيضا عن ارتياحه إزاء مواصلة توسيع عضوية وثيقة جنيف لاتفاق لشبونة خلال العام السابق. وفي ذلك الصدد، رحب الوفد بانضمام المنظمة الأفريقية للملكية الفكرية باعتبارها المنظمة الحكومية الدولية الثانية للانضمام إلى نظام لشبونة. ورأى الوفد أن إدراج 17 بلدا من البلدان الأفريقية الجديدة مؤشر سياسي قوي على زيادة جاذبية نظام لشبونة. ورحب الوفد أيضا بالانضمام الأخير لتونس، ولكنه أعرب عن قلقه الشديد إزاء انضمام الاتحاد الروسي مؤخرا إلى وثيقة جنيف لاتفاق لشبونة. وفي ظل استمرار الاتحاد الروسي في مساره وفي مخالفة مبادئ ميثاق الأمم المتحدة والتزاماته الدولية، من الواضح أن العمل كالمعتاد مع الاتحاد الروسي في الأمم المتحدة وغيرها من المحافل المتعددة الأطراف لم يعد خيارا. وأشار إلى أن الاتحاد الروسي ينتهك النظام

القانوني الدولي من خلال حربه العدوانية على أوكرانيا، وأعرب الوفد عن تضامنه مع أوكرانيا وعن دعمه لسيادة أوكرانيا واستقلالها وسلامتها الإقليمية داخل حدودها المعترف بها دولياً وحقها الطبيعي في الدفاع عن النفس ضد عدوان الاتحاد الروسي. ودعا الوفد الاتحاد الروسي إلى الوقف الفوري لجميع انتهاكات القانون الدولي ووقف حربها العدوانية غير القانونية ضد أوكرانيا والسحب الفوري وغير المشروط لجميع قواتها العسكرية ووكلائهم من كامل أراضي أوكرانيا، وهي تحترم تماماً السلامة الإقليمية لأوكرانيا وسيادتها واستقلالها. وفي الختام، أكد الوفد من جديد على استمرار دعم الاتحاد الأوروبي وتضامنه مع أوكرانيا والشعب الأوكراني.

9. وقال وفد الاتحاد الروسي إنه من الصعب تصور مسألة تقنية أكثر من المسألة قيد النظر، وهي اعتماد التعديلات المقترحة على اللائحة التنفيذية المشتركة. ومع ذلك، أعرب الوفد عن أسفه لأن الوفود الحاضرة في القاعة أرغمت مرة أخرى على الاستماع إلى التصريحات السخيفة المعادية لروسيا. وأعرب الوفد عن أسفه إزاء عدم احترام ولاية الويبو، وكذلك إزاء الافتقار إلى الحوار المتحضر فضلاً عن المبادرات المدمرة لنظام الملكية الفكرية الذي وضعته الويبو على مدار عقود. وأشار الوفد إلى أنه يشهد حالياً تسييساً مصطنعاً لعمل الجمعية، وبالتالي فإنه يعتمد على دعم الأمانة لضمان مراعاة النظام الداخلي في سياق الجمعية العمومية الجارية.

10. وأعرب وفد فرنسا عن تأييده للبيان الذي أدلى به وفد الاتحاد الأوروبي، وأيد التعديلات المقترحة إدخالها على اللائحة التنفيذية المشتركة والواردة في الوثيقة LI/A/40/1، ولا سيما اقتراح حذف القاعدة 5 (4) والذي اعتمده الفريق العامل بتوافق الآراء في 26 يناير 2023. ورأى الوفد أن التعديلات المقترحة عملية وذات أهمية حقيقية لأعضاء اتحاد لشبونة لأنها تقدم تبسيطاً إدارياً مع مراعاة روح وثيقة جنيف لاتفاق لشبونة.

11. وأعلن وفد البرتغال تأييده للبيان الذي أدلى به وفد الاتحاد الأوروبي، وقال إن التمييز الواضح بين التراث الثقافي لكل بلد والمنتجات القائمة على المنشأ أمر حيوي للاستراتيجية التجارية لأي شركة أو منطقة أو بلد. وفي هذا السياق، أعرب الوفد عن اعتقاده بأن تسميات المنشأ والبيانات الجغرافية حاسمة تماماً على الصعيد الدولي، ولذلك فهو مقتنع بأن دعم وتطوير نظام لشبونة ينبغي أن يكون من أولويات الويبو. وفي هذا الصدد، رحب الوفد بالعمل والتقدم الذي أحرزه الفريق العامل وأيد التعديلات المقترحة إدخالها على اللائحة التنفيذية المشتركة وتعزيز ميزانية نظام لشبونة وموارده. وأخيراً، أعرب الوفد عن سروره بالزيادة التدريجية في عدد أعضاء نظام لشبونة ورحب بصفة خاصة بانضمام المنظمة الأفريقية للملكية الفكرية وإضافة 17 بلداً أفريقياً جديدة إلى نظام لشبونة.

12. وأعرب وفد الولايات المتحدة الأمريكية عن قلقه المستمر إزاء العجز المزمن والمتزايد لاتحاد لشبونة إضافة إلى الميزانية الإضافية المقترحة لفترة السنتين المقبلة. وأكد الوفد من جديد أن لنظام لشبونة تداعيات سلبية كبيرة على الشركات في جميع أنحاء العالم، بما في ذلك الشركات الصغيرة والبلدان التي دخلت الأسواق الجديدة والتي تعتمد على استخدام الأسماء الشائعة، فضلاً عن سلامة العلامات التجارية الراسخة في السوق وبيع منتجاتها على الصعيد العالمي. وقال الوفد إنه من خلال توفير الحماية للبيانات الجغرافية لطائفة واسعة من المنتجات بدون حماية كافية لمستخدمي الأسماء الشائعة أو لأصحاب العلامات التجارية السابقين، فإن نظام لشبونة يعوق وصول أصحاب المصالح من الولايات المتحدة الأمريكية وغيرها من الدول الأعضاء في الويبو إلى الأسواق. وأدى الافتقار إلى الضمانات إلى تقليص فرص البيع وإزالة الحواجز التجارية وتقليص حقوق العلامات التجارية في البلدان التي تعيق استخدام الأسماء التجارية الشائعة. وشدد الوفد على أن نظام لشبونة يعاني من عجز مزمن من المتوقع أن ينمو بشكل كبير في إطار الميزانية المقترحة لفترة السنتين المقبلة. ورأى الوفد أن استمرار عجز أعضاء اتحاد لشبونة عن التقيد بالتزاماتهم التعاهدية يجعل النظام مستداماً من الناحية المالية أمر أدى إلى عجز مستمر. وشدد الوفد على أن صياغة معاهدات الويبو والقواعد المالية واضحة ولا ينبغي تجاهلها من قبل الدول الأعضاء التي ينبغي أن تحاسب على التزاماتها التعاهدية. وكرر الوفد قلقه الشديد إزاء استمرار تحويل الرسوم المدفوعة إلى أنظمة الويبو العالمية للملكية الفكرية الأخرى، ولا سيما معاهدة التعاون بشأن البراءات، لدعم نظام لشبونة. واعتبر الوفد أن الإنصاف وتوقعات المستخدمين تملئ عدم حدوث ذلك. وذكر الوفد بأنه سبق أن شدد في مختلف اجتماعات الويبو على أهمية وضع مسار للاستدامة المالية لجميع الاتحادات الممولة من الرسوم، ولا سيما اتحاد لشبونة. وأضاف الوفد أنه ينبغي للويبو أن تقدم كشفاً كاملاً ومتناسكاً عن مصادر تمويل نظام لشبونة وأن تنشئ عملية يقوم اتحاد لشبونة بموجبها برد التكاليف المناسبة لأنظمة الملكية الفكرية العالمية الأخرى للويبو من أجل التمويل المشترك السابق. ورأى أنه من المهم أن تحافظ الويبو على تنوع وجهات نظر جميع الدول الأعضاء في الويبو بشأن البيانات الجغرافية، ورأى أنه ينبغي القيام بالمزيد من أجل قيام الويبو بتنفيذ نهج متوازن ومنصف في عملها البرنامجي بشأن البيانات الجغرافية والأسماء العامة. وأشار الوفد إلى ضرورة توفير مزيد من الوعي للحكومات وأصحاب المصلحة الآخرين بشأن العلاقة المتأصلة والمتشابكة بين حماية البيانات الجغرافية واستخدامات الأسماء العامة أو المشتركة. وشدد الوفد على أنه عندما لا يحدث هذا التوازن تكون هناك تشعبات سلبية بالنسبة للشركات عبر العالم التي تستخدم الأسماء الشائعة، ولكن أيضاً لأصحاب العلامات التجارية المنشأ الذين يمنعون من تسويق منتجاتهم وبيعها على الصعيد العالمي.

13. وذكر وفد بيرو أن بلده قد أودع صك تصديقه على وثيقة جنيف لاتفاق لشبونة في إطار جمعية لشبونة السابقة، وأنها تعمل منذ ذلك الحين عن كثب مع الأمانة لضمان التنفيذ الكامل للقانون. ورحب الوفد أيضاً بانضمام ثلاثة بلدان جديدة وكذلك انضمام المنظمة الأفريقية للملكية الفكرية مع الدول الأعضاء فيها البالغ عددها 17 دولة. وفي هذا الصدد، شدد الوفد على أهمية تخصيص موارد مالية من خلال ميزانية كافية لضمان تقديم خدمات جيدة بطريقة فعالة وفي الوقت المناسب إلى عدد متزايد من الأطراف المتعاقدة. وأضاف أن ذلك سيسهم بدوره في تعزيز نظام لشبونة وإبرازها. وأخيراً، أيد الوفد التعديلات المقترحة إدخالها على اللائحة التنفيذية المشتركة، بما في ذلك التصويبات اللغوية للنسخة الإسبانية وحذف القاعدة 5 (4).

14. وأيد وفد بولندا البيان الذي أدلى به وفد الاتحاد الأوروبي. ولاحظ بدء نفاذ في 1 يناير 2023، التعديلات المدخلة على اللائحة التنفيذية المشتركة والتي مكنت مستخدمي نظام لشبونة من الاستفادة من الإجراءات المبسطة والمبسطة، وأيد اعتماد التعديلات المقترح إدخالها على اللائحة التنفيذية المشتركة، وكما هو مبين في مرفق الوثيقة LI/A/40/1، فإن ذلك من شأنه أن يكفل التبسيط الإداري لمصلحة جميع الأطراف المتعاقدة ويزيد من جاذبية تسميات المنشأ وأنظمة حماية المؤشرات الجغرافية. وأشار الوفد إلى أن البيانات الجغرافية مهمة جدا للنظام البولندي للملكية الفكرية لأنها تحمي المنتجات التقليدية لبولندا وبالتالي تكفل الحفاظ على التراث الثقافي الطويل الأجل للبلد. وأحاط الوفد علما بالتوسيع المستمر لعضوية نظام لشبونة ورحب بالميزانية المقترحة لنظام لشبونة للثلاثية 2025/2024 التي تعكس تزايد عدد أعضاء النظام. ورحب الوفد بحالات الانضمام الجديدة إلى نظام لشبونة، وأعرب عن قلقه إزاء انضمام الاتحاد الروسي إلى وثيقة جنيف لاتفاق لشبونة، ورأى الوفد أن أي بلد لا يزال ينتهك القوانين الدولية ينبغي ألا يستفيد من إنجازات نظام لشبونة على أساس "العمل المعتاد". وفي الختام، أعرب الوفد عن تضامنه مع أوكرانيا والشعب الأوكراني.

15. وأعرب وفد إيطاليا عن تأييده للبيان الذي أدلى به وفد الاتحاد الأوروبي نيابة عن الدول الأعضاء فيه، ورحب الوفد بالعمل الذي أنجزه سجل لشبونة لتحسين التمثيل الجغرافي لاتحاد لشبونة، وأعرب عن تطلعه إلى مواصلة تطوير نظام التسجيل الدولي لتسميات المنشأ والبيانات الجغرافية، إلى جانب التنفيذ السريع لقاعدة البيانات الإلكترونية في المستقبل القريب. وأشار إلى أن الأمانة تستخدم حاليا مبلغا كبيرا من ميزانية اتحاد الويبو لأغراض الدعم التقني وأنشطة تكوين الكفاءات، وبدلا من الترويج للأغراض الترويجية، أعرب الوفد عن رأي مفاده أن هذا الدعم التقني ضروري بالفعل لتلبية الاحتياجات المتزايدة لأعضاء اتحاد لشبونة، التي تمتد بالفعل إلى 71 بلدا في مناطق جغرافية مختلفة. وأضاف الوفد أن هذا التوسيع يقدم دليلا على زيادة الاهتمام بالبيانات الجغرافية حول العالم كمحرك لتعزيز التنمية الاقتصادية، ولذلك رأى أنه من المناسب والضروري أن تواصل أمانة الويبو عملها في مجال المؤشرات الجغرافية. وأشار الوفد إلى أن الزيادة المتوسطة في ميزانية لشبونة لفترة السنتين المقبلة تستجيب للزيادة في عبء العمل الإداري وفي طلبات المساعدة التقنية التي يتلقاها قلم المحكمة. وفي الوقت نفسه، شدد الوفد على أن هذه الأنشطة لها تأثير شامل يتجاوز بكثير نظام لشبونة لأنها تسهم أيضا في التنمية الإقليمية والوطنية وفي تحقيق أهداف التنمية المستدامة، وفي لك امتثال تام لولاية الويبو.

16. وأعرب وفد ليتوانيا عن تأييده الكامل للبيان الذي أدلى به وفد الاتحاد الأوروبي وأيد التعديلات المقترح إدخالها على اللائحة التنفيذية المشتركة لاتفاق لشبونة. وأضاف أن انضمام الاتحاد الروسي مؤخرا إلى وثيقة جنيف لاتفاق لشبونة سبب يدعو إلى القلق الشديد. وبعد شن حرب عدوانية ضد أوكرانيا، اعتمد الاتحاد الروسي من طرف واحد تشريعا وطنيا يضيفي شرعية على انتهاكات الاتفاقات الدولية في مجال الملكية الفكرية وينتهك بشكل صارخ حقوق الأطراف المتعاقدة الأخرى في تلك الاتفاقات. وأكد ذلك من جديد أن انضمام الاتحاد الروسي إلى وثيقة جنيف لاتفاق لشبونة لا يسهم في تعزيز نظام لشبونة ولا في الترويج له، بل يضعف النظام ويزيد من هشاشة النظام. وختاما قال الوفد إنه ينبغي معالجة تلك الشواغل وفقا لذلك، مع مراعاة طائفة الحلول المتاحة بموجب وثيقة جنيف لاتفاق لشبونة.

17. وأيد وفد سان مارينو البيان الذي أدلى به وفد إيطاليا.

18. وتحدث وفد الاتحاد الأوروبي باسم الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه، وقال إنه لا يزال مقتنعا بأن من الممكن بإمكانية إيجاد طريقة لتوفير الدعم المالي لاتحاد لشبونة وفقا لمبدأ القدرة على الدفع، مع ضمان الاحترام الكامل للمبادئ القديمة للتضامن المالي بين مختلف اتحادات الويبو والمساواة في المعاملة في كل مجال من مجالات الملكية الفكرية.

19. وشدد وفد فرنسا على الاهتمام المتزايد الذي توليه مختلف البلدان لوثيقة جنيف لاتفاق لشبونة خلال العامين الماضيين. وفي هذا السياق، رأى الوفد أن الزيادة في ميزانية اتحاد لشبونة التي اقترحتها المدير العام للويبو تسير في الاتجاه الصحيح لأنها تأخذ في الاعتبار العدد المتزايد من المعاملات الناجمة عن حالات انضمام جديدة. وأضاف الوفد أن الزيادة المقترحة في الميزانية تلي التوقعات المشروعة لأصحاب المصالح في لشبونة، لأنها ستضمن سير عمل سجل لشبونة بكفاءة وسلاسة. وأن الزيادة المقترحة في الميزانية ليست معقولة فقط ولكن أيضا، ومن أجل تحقيق الشفافية في الميزانية، تعكس في الأساس فكرة نقل موظف في إطار ميزانية اتحاد لشبونة حيث كان يعمل بالفعل في إطار نظام لشبونة ولكنه كان مرتبطا في السابق ببند مختلف من بنود الميزانية. وأن الزيادة المقترحة في الميزانية تشكل مبلغا لا يذكر مقارنة بالميزانية العامة والنتائج المالية للويبو. وعلاوة على ذلك، أعرب الوفد عن استغرابه من الملاحظة المتعلقة بالأسماء العامة بقدر ما يكون لنظام لشبونة موضوع حماية واضح ومحدد تماما. وقال إن الأسماء العامة لا تشكل حقوق ملكية فكرية، في حين أن المؤشرات الجغرافية هي حقوق ملكية فكرية وأدوات للتنمية تحظى بدعم واهتمام متزايدين لدى الدول الأعضاء في الويبو من جميع مناطق العالم. وفي الختام، أعرب الوفد عن تأييده للزيادة المقترحة في ميزانية اتحاد لشبونة.

20. وعلق وفد إيران (جمهورية - الإسلامية) أهمية كبيرة على حماية البيانات الجغرافية خارج أراضيه من خلال نظام لشبونة، وأخبر الجمعية بأن إيران (جمهورية - الإسلامية) بصدد التصديق على وثيقة جنيف لاتفاق لشبونة في البرلمان. وذكر بأن البيانات الجغرافية وتسميات المنشأ هي حقوق الملكية الفكرية إلى جانب حق المؤلف، وأكد الوفد التزام الويبو بتعزيز حماية جميع أنواع حقوق الملكية الفكرية في جميع أنحاء العالم وفقا للمادتين 3 و4 من اتفاقية إنشاء الويبو. وفيما يخص مسألة الاستدامة المالية لاتحاد لشبونة، أشار الوفد إلى عزم أعضاء اتحاد لشبونة السياسي واستعدادهم للتوصل إلى حل مالي طويل الأمد لمسألة الاستدامة المالية لنظام لشبونة.

وأعرب الوفد عن اقتناعه بأنه يمكن إيجاد طريقة لتوفير الدعم المالي لاتحاد لشبونة مع ضمان الاحترام الكامل لمبدأ التضامن والمساواة في المعاملة منذ أمد بعيد لجميع مجالات الملكية الفكرية. وبما أن نظام لشبونة يعد أداة لضمان الاستدامة المالية طويلة الأمد لاتحاد لشبونة، أكد الوفد على الحاجة إلى الترويج لنظام لشبونة بقوة وتركيز، بما في ذلك وثيقة جنيف لاتفاق لشبونة، التي من شأنها أن تسلط الضوء على الإمكانيات الإنمائية للبيانات الجغرافية بهدف جذب أطراف متعاقدة جديدة. وشدد الوفد على أهمية وضع جميع أنظمة الويبو العالمية للملكية الفكرية على قدم المساواة، وجدد التزامه بمبادئ التضامن والثقة والمساواة في المعاملة التي كانت دائما المبادئ الأساسية للعمل وصنع القرار في الويبو.

21. وأيد وفد البرتغال البيانات التي أدلى بها وفدا الاتحاد الأوروبي وفرنسا، ودعا جميع الأعضاء إلى مواصلة العمل من أجل ضمان الاستدامة المالية لنظام لشبونة. وأكد الوفد دعمه للميزانية التي اقترحتها الأمانة لتكون قادرة على التعامل مع حالات التأخير في إجراءات تسجيل تسميات المنشأ والبيانات الجغرافية.

22. وأيدت ممثلة مدرسة الملكية الفكرية في أمريكا اللاتينية (ELAPI) بالتعديلات المقترحة إدخالها على اللائحة التنفيذية المشتركة ورحبت بها، لأنها ترى أن حذف القاعدة 5 (4) سييسط الإجراءات في إطار نظام لشبونة، في حين أن التعديلات المقترحة إدخالها على النسخة الإسبانية من اللائحة التنفيذية المشتركة من شأنها أن تضيف مزيدا من الوضوح والاتساق. واختتمت كلمتها بالقول إن المدرسة ستتعاون في نشر اللائحة التنفيذية المشتركة المنقحة والترويج لها ودراساتها.

23. وأيد ممثل منظمة الشبكة الدولية للمؤشرات الجغرافية (Origin) التعديلات المقترحة إدخالها على اللائحة التنفيذية المشتركة لأنها تهدف إلى زيادة تبسيط النظام، مما يجذب اهتمام العديد من البلدان. ورحب أيضا بالانضمام الجديد مثل انضمام المنظمة الأفريقية للملكية الفكرية، حيث ذلك يعيد التأكيد على وجهة نظر المنظمة المُعرب عنها على مر السنين، ومفادها أن نظام لشبونة كان مفيدا بشكل خاص للمنتجين الصغار والشركات الصغيرة والمتوسطة لا سيما في البلدان النامية. وفي هذا الصدد، أشار إلى الصلة الواضحة التي شددت عليها منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (الفاو) أي الصلة المتزايدة المعترف بها بين التنمية المستدامة والبيانات الجغرافية، كما تشهد على ذلك تزايد استخدام المؤشرات الجغرافية كجزء من استراتيجية مستدامة في الزراعة. ومن أجل تلبية احتياجات البلدان النامية، أعرب عن رغبته في تخصيص ما يكفي من الموارد المالية لنظام لشبونة لضمان سير عمله بطريقة سلسة. وأخيرا، أعرب عن قلقه الشديد إزاء الاقتراح الذي يجري تعميمه داخل الويبو بهدف رفع الصورة الدولية للأسماء الغذائية المشتركة، فيما عدا مجرد استثناء لحقوق الملكية الفكرية. وأشار أيضا إلى أن النظام الحالي يتضمن حقوق الملكية المعترف بها دوليا وقبول الاستثناءات لهذه الحقوق، وينبغي تقييم حقوق أصحاب البيانات الجغرافية تقييما كاملا، على أساس كل حالة على حدة، مع إتاحة الإمكانيات أيضا للأطراف التي تدعي وجود اسم عام لتظهر الاسم أمام المحاكم الوطنية. واختتمت كلمته قائلا إن الاقتراح المتعلق بالأسماء العامة للأغذية خطير للغاية بالنسبة للنظام الدولي للملكية الفكرية ويمكن أن يقوض مبادئه وقيمه الأساسية على نطاق حقوق الملكية الفكرية بما يتجاوز المؤشرات الجغرافية.

24. وأعرب ممثل الجمعية المعنية بأسماء الأغذية العامة (CCFN) عن تأييده للتعليقات التي أدلى بها وفد الولايات المتحدة الأمريكية) وأعرب عن اعتقاده الراسخ بأن منتجي الأسماء الغذائية الشائعة في جميع أنحاء العالم ينبغي أن ينهوا الويبو إلى أن أغلبية المنتجين، ولا سيما في البلدان الأقل نمواً، هم منتجون للأسماء الغذائية المشتركة بدلا من البيانات الجغرافية. وأضاف أنه لذلك من الأهمية بمكان أن تتأكد الويبو من أن أولئك المنتجين في البلدان الأقل نمواً لهم صوت. وردا على التعليق القائل بأن المصطلحات العامة لا تنتمي إلى عالم حقوق الملكية الفكرية، قال إنه على العكس تماما – فإن الأسماء العامة جزء واضح من الملكية الفكرية. وأخيرا، شكر الولايات المتحدة الأمريكية والعديد من البلدان في العالم الجديد التي تؤيد الأسماء العامة للأغذية، وشجع الويبو ونظام لشبونة على حماية أسماء مثل "الكيتشوا"، التي لا يبدو أنها ذات أهمية مقارنة بالأسماء الأخرى الأقل أهمية.

25. وإذ أحاط الرئيس علما بالبيانات التي أدلت بها الوفود بشأن ميزانية لشبونة، ذكر بأن مسائل الميزانية ستناقش بمزيد من التفصيل في لجنة البرنامج والميزانية.

26. إن جمعية اتحاد لشبونة:

"1" اعتمدت التعديلات المقترحة إدخالها على اللائحة التنفيذية المشتركة لاتفاق لشبونة بشأن حماية تسميات المنشأ وتسجيلها على الصعيد الدولي ووثيقة جنيف لاتفاق لشبونة بشأن تسميات المنشأ والمؤشرات الجغرافية، على النحو المبين في مرفق الوثيقة LI/A/40/1؛

"2" واعتمدت التصويبات المقترحة إدخالها على النسخة الإسبانية من اللائحة التنفيذية المشتركة، على النحو المبين في النسخة الإسبانية من الوثيقة LI/A/40/1، على أن يكون 14 يوليو 2023 تاريخ الدخول حيز النفاذ.

27. وتيسيرا للاطلاع على التعديلات، يحتوي مرفق هذا التقرير على التعديلات المقترحة إدخالها على اللائحة التنفيذية المشتركة بين اتفاق لشبونة ووثيقة جنيف لاتفاق لشبونة، كما اعتمد في القرار الوارد في الفقرة 26"1" أعلاه. وترد التصويبات المدخلة على النسخة

الإسبانية من اللائحة التنفيذية المشتركة، بصيغتها المعتمدة في القرار الوارد في الفقرة 26"2" أعلاه، في المرفق الثاني فقط من النسخة الإسبانية من هذا التقرير.

[يلي ذلك المرفق]

اللائحة التنفيذية المشتركة لاتفاق لشبونة بشأن حماية تسميات المنشأ وتسجيلها على الصعيد الدولي ووثيقة جنيف
لاتفاق لشبونة بشأن تسميات المنشأ والمؤشرات الجغرافية

نافذة اعتباراً من 14 يوليو 2023

[...]

الفصل الثاني
الطلب والتسجيل الدولي

القاعدة 5
الشروط المتعلقة بالطلب

[...]

(4) [حذفت]

[...]

القاعدة 6
الطلبات المخالفة للأصول

[...]

(1) [فحص الطلب وتصويب المخالفات]

[...]

(د) في حال أية مخالفة تتعلق بشرط قائم على إخطار مقدّم وفقاً للقاعدة 5(3)، أو على إعلان مقدّم وفقاً للمادة 7(4) من وثيقة جنيف، إذا لم يستلم المكتب الدولي تصويب المخالفة في غضون مهلة الثلاثة أشهر المشار إليها في الفقرة الفرعية (أ)، فإن الحماية المتأتمية من التسجيل الدولي تعتبر متخلى عنها في الطرف المتعاقد الذي قدم الإخطار أو الإعلان.

[...]

القاعدة 7
التدوين في السجل الدولي

[...]

(4) [تنفيذ المادتين 29(4) و31(1) من وثيقة جنيف/ (أ) في حالة تصديق دولة طرف في وثيقة 1967 على وثيقة جنيف أو انضمامها إليها، تُطبّق القاعدة 5(2) و(3) مع ما يلزم من تعديل فيما يخص التسجيلات الدولية أو تسميات المنشأ السارية بناء على وثيقة 1967 بالنسبة إلى تلك الدولة. ويتحقق المكتب الدولي مع الإدارة المختصة المعنية من أية تعديلات يتعين إدخالها استجابة لمتطلبات القاعدتين 3(1) و5(2) و(3) بغرض تسجيلها بناء على وثيقة جنيف ويخطر جميع الأطراف المتعاقدة الأخرى الأطراف في وثيقة جنيف بالتسجيلات الدولية التي تُدخل عليها تلك التعديلات. وتُدخل التعديلات ذات الصلة بالقاعدة 5(2) مقابل دفع الرسم المنصوص عليه في القاعدة 8(1) "2".

[...]

[نهاية المرفق والوثيقة]